النهج الثانى
فى
الألفاظ الخمسة المفردة والحد والرسم

الفصل الأول

إشارة

إلى المقول فى جواب ما هو ، الذى هو الجنس ، والمقول فى جواب ما هو ، الذى هو النوع

(١) كل محمول كلى يقال على ما تحته فى جواب ما هو .

فإما أن تكون حقائق ما تحته مختلفة ليس بالعدد فقط

وإما أن تكون بالعدد ــ وفى نسخة « بالعدد فقط » ــ مختلفة .

فأما ما يتقوم ــ وفى نسخة « يقوم » ــ به من الذاتيات فغير مختلف أصلا .

والأول : يسمى جنساً لما تحته .

والثانى : يسمى نوعاً .

ومن عادتهم أيضاً أن يسموا كل واحد من مختلفات الحقائق ، تحت القسم الأول نوعاً له ــ وفى نسخة بحذف كلمة « له » ــ وبالقياس ــ وفى نسخة « بالقياس » ــ إليه .

(٢) على أن اسم النوع عند التحقيق إنما يدل فى الموضعين على معنيين مختلفين .

---

(١) كله ظاهر مستغن عن التفسير

(٢) أقول : النوع المضاف إلى الجنس يستلزم اعتبارين :

(٣) ومما يسهو فيه المنطقيون ظنهم أن اسم النوع فى الموضعين له دلالة واحدة ، أو مختلفة بالعموم والخصوص .

أحدهما : نسبته إلى ما فوقه ، الذى هو الجنس .

والثانى : نسبته إلى ما تحته — أشخاصاً كانت أو أنواعاً أخر . التى لولاها لم يكن النوع كليا .

والنوع الحقيقى يستلزم اعتباراً واحداً ، وهو نسبته إلى الأشخاص التى تحته .

فالأول : قد يتناول الأنواع العالية ، والمتوسطة ، والسافلة ، التى تخص باسم نوع الأنواع ، تناول الجنس لأنواعه .

والثانى : قد يشارك نوع الأنواع وحده فى موضوعاته ، ويباينه بأحد اعتباريه ، أعنى النسبة إلى ما فوقه .

وقد يباينه فى الموضوع أيضاً ، إذا لم يكن تحت جنس . كالوحدة ، والنقطة ، والآن .

فالنوعان يختلفان فى المعنى بثلاثة أشياء :

أحدها : اختصاص أحدهما بالنسبة إلى ما فوقه ؛ ولأجل ذلك يجب تركبه عن جنس وفصل .

وأما الآخر : فلا يجب فيه ذلك ، وإن كان جائزاً لاشتراك المذكور فى الموضوع .

وثانيها : جواز مباينة الإضافى للحقيقى ، فى الموضوعات حتى — وفى نسخة « حين » . يكون نوعاً عالياً ومتوسطاً ، من حيث وقوعه على مختلفات الحقيقة .

وثالثها : جواز مباينة الحقيقى للإضافى فى الموضوعات حين لا يكون تحت جنس .

(٣) وفى بعض النسخ « ومختلفة بالعموم والخصوص » وهو أظهر .

فإن الأول : يوهم أن يكون لهم سهوان :

الفصل الثانى

إشارة
إلى ترتيب الجنس والنوع

(١) ثم إن الأجناس قد تترتب متصاعدة ، والأنواع قد تترتب متنازلة .

(٢) ويجب أن يتنهى .

(٣) وأما إلى ماذا تنتهى فى التصاعد أو فى التنازل من المعانى الواقع عليها الجنسية والنوعية

الأول : ظنهم أن النوع فى الموضعين له دلالة واحدة .

والثانى : ظنهم أن له دلالة مختلفة بالعموم والخصوص .

و يلزم على الأول أن يكون كل ما يقع تحت جنس ؛ فإنه لايختلف إلا بالعدد ، حتى لا يكون جنس تحت جنس ألبتة ؛ وذلك مما لم يذهب إليه أحد .

ومراد الشيخ ليس إلا أنهم ظنوا أن النوع الحقيقى هو نوع الأنواع لا غير ، فجعلوا للمعنيين دلالة واحدة مختلفة بالعموم والخصوص ؛ لكونها مطلقة فى أحد الموضعين ، ومقيدة بملاصقة الأشخاص فى الموضع الآخر .

(١) أى ربما تترتب ، لأن ترتبه ليس بواجب فى جميع المواد .

(٢) وذلك لأنها لو لم تنته فى التصاعد ، للزم تركب المعنى الواحد ، من مقومات لاتتناهى ، ويتوقف تصوره على إحضار جميعها بالبال .

قال الفاضل الشارح : « وأيضاً ، لوجب ترتب العلل والمعلولات ، لا إلى نهاية ؛ وذلك لكون كل فصل علة لتقوم حصته من الجنس. وهو محال على ما تبين فى الإلهيات » .

ولو لم ينته فى التنازل ، لما تحصلت الأشخاص والأنواع الحقيقية ، أعنى أعيان الموجودات ، التى يلزم من ارتفاعها ارتفاع الأجناس وما يليها .

(٣) أقول : يريد أن معرفة مواد الأجناس والأنواع ، بأعيانها ، ليست من هذا

وما المتوسطات بين الطرفين ؟

فما — وفى نسخة « فما » — ليس بيانه على المنطقى ، وإن تكلفه تكلف فضولا .

بل إنما يجب عليه أن يعلم أن ههنا

جنساً عالياً ، أو أجناساً عالية ، هى أجناس الأجناس

وأنواعاً سافلة هى أنواع الأنواع .

وأشياء متوسطة هى :

أجناس لما دونها

وأنواع لما فوقها .

وأن لكل واحد منها فى مرتبته خواص .

(٤) وأما أن يتعاطى النظر فى : كمية أجناس الأجناس ، وماهيتها ، دون المتوسطة ، والسافلة ؛ كأن ذلك مهم ، وهذا غير مهم ، فخروج عن الواجب ، وكثيراً ما ألهم الأذهان زيغا عن الجادة *

العلم ، لأنها المعقولات الأولى .

وهذا العلم يبحث عن المعقولات الثانية .

فالمنطقى — من حيث هو منطقى — لاينظر فيها .

وأما — وفى نسخة « وأن » — النظر فى أن لكل واحد من العالية ، والمتوسطة ، والسافلة ، فى مرتبته خواص ، فإنما يلزمه ؛ لأن العلوم البرهانية ، إنما تبحث عن تلك الخواص ، وهى الأعراض الذاتية المذكورة .

(٤) أقول : يعترض على سائر المنطقيين ؛ فإن مقدمهم الذى هو المعلم الأول افتتح تعليمه بذكر المقولات العشر التى هى أجناس الأجناس ، وأشار إلى معانيها وخواصها على الوجه المشهور الذى يليق بالمبتدئين فى كتابه المسمى بـ« قاطيغورياس » وجعلها شبه « مصادرة » لهذا العلم ، لاجزءاً منه . وتبعه الجمهور فى ذلك ، بل زادوا فى بياناتها عليه .

ولا شك فى أن النظر فى ذلك ليس من المباحث المنطقية ؛ إلا أن الحكم بأن النظر

. . . . . .

=فيها يجرى مجرى النظر فى الأجناس المتوسطة والسافلة ، من — وفى نسخة «فى» — كونه مهمًّا أو غير مهم فى هذا العلم ، خروج عن الإنصاف ؛ فإن المنطقى إنما يحتاج فى استعمال قوانينه لاقتناص الحدود واكتساب المقدمات ؛ إلى ذلك ؛ لأنه ما لم يعرف محدوده ، وكل واحد من حدى مطلوبه ، تحت أى جنس من الأجناس يقع بحسب الماهية ، لم يمكن له أن يحصل الفصول المترتبة ، ولا سائر المحمولات التى تتركب منها التعريفات ، ويستفاد منها التصديقات ، بحسب الأغلب ، كما بين فى مواضعها .

وأما المتوسطة والسافلة التى لاتنحصر فى عدد ، فإنما يستغنى عن إيرادها ؛ لاشتمال العالية المعدودة ، عليها .

ومما يشبه ذلك أن الطبيب ، من حيث هو طبيب ، يجب أن لاينظر إلا فى حال بدن الإنسان ، من حيث يصح ، ويمرض ، ليحفظ الصحة ويزيل المرض ، فإن من ينظر — وفى نسخة « نظر » — من حيث هو طبيب ، فى ماهيات أشياء ، ربما يستعملها أو لا يستعملها :

أهى : معدنية ، أو نباتية ، أو حيوانية .

ومعادنها أين هى ؟ وأوقات تحصيلها متى هى؟ وشرائط حفظها ما هى ؟ وكم هى ؟ دون ما لم يسمع به ، أو لم يقع إليه أنه مما يمكن أن تكون معرفتها أنفع فى علمه ، كأن ذلك مهم ، وغيره ليس بمهم ، فخروج عن الواجب .

إلا أنه لما تصور إمكان الاحتياج إليها ، فى استعمال قوانينه الحافظة للصحة ، أو المزيلة للمرض ، أضاف النظر فيها بحسب الإمكان إلى علمه ، بل جعله جزءاً من علمه .

وهذا دأب أصحاب سائر الصناعات العملية — وفى نسخة « العلمية » — فإنهم يضيفون إلى صناعاتهم ما يحتاجون إليه فى تتميم تلك الصناعات ، وإن كان خارجاً عنها ، ليتم بذلك الوصول إلى غاياتها .

الفصل الثالث

إشارة

إلى الفصل

(١) وأما الذاتى الذى ليس يصلح أن يقال على الكثرة التى كليته بالقياس إليها ، قولا فى جواب « ما هو ؟ » فلا شك فى أنه يصلح للتمييز — وفى نسخة « للتميز » — الذاتى — وفى نسخة بدون كلمة « الذاتى » — عما يشاركها فى الوجود ، أو فى جنس ما

---

(١) أقول : كل ذاتى :

إما أن يكون مقولا فى جواب ما هو ، بالقياس إلى ماهو ذاتى له .

أولا يكون .

والثانى : إما أن يكون داخلا فيما يقال فى جواب « ما هو »

أو يكون خارجاً عنه .

ولما كان المقول فى جواب « ما هو ؟» على الكثرة :

إما تمام ما هيتها مطلقاً .

أو تمام ما هيتها المشتركة بينها — وفى نسخة « فيها » —

فالذاتى الخارج عما يقال فى جواب « ما هو ؟ » لا يوجد إلا فى القسم الأخير ، ويكون ما يختص ببعض تلك الكثرة ، بالضرورة ، وما يختص بالبعض مقوماً له ، فهو ما يفيده الامتياز عما يشاركه ، فهو صالح للتمييز الذاتى لذلك البعض ،

والداخل فى جواب « ما هو ؟ »

إن كان واقعاً — وفى نسخه « مقولا » — فى جواب « ما هو ؟ » على كثرة أخرى قبل الأولى ، فحكمه حكم المقول فى جواب « ما هو ؟ »

و إن لم يكن واقعاً فحكمه حكم الخارج المذكور .

(٢) ولذلك يصلح أن يكون مقولاً فى جواب أى شىء هو ؟
فإن « أى شىء » إنما يطلب به ـ وفى نسخة حذف عبارة « به » ـ التمييز المطلق عن المشاركات فى معنى « الشيئية » فما دونها ، وهذا هو المسمى بالفصل .

فإذن كل ذاتى لا يصلح فى جواب ما هو ، فهو صالح للتمييز الذاتى ، وهو الفصل .

والفصل قد يكون خاصًّا بالجنس ، كالحساس للنامى مثلا ، فإنه لا يوجد لغيره . وقد لا يكون ، كالناطق للحيوان ، عند من يجعله مقولاً على غير الحيوانات ، كبعض الملائكة مثلا .

وعلى التقديرين ، فإن الجنس إنما يتحصل ويتقوم به نوعاً ، وذلك النوع إنما يمتاز بذلك الفصل .

أما على التقدير الأول : فعن كل ما عداه ، مما فى الوجود .

وأما على التقدير الثانى : فعن كل ما يشاركه فى الجنس فقط ؛ فإن الإنسان لا يمتاز بالناطق عن جميع ما فى الوجود ؛ إذ لا يمتاز به عن الملائكة ، بل عما يشاركه فى الحيوانية فقط . وهو المراد بقوله : [عما يشاركها فى الوجود ، أو فى جنس ما] .

وقد ذهب الفاضل الشارح ، وغيره ، ممن سبقه ، إلى أن الذاتى الذى لا يصلح لجواب « ما هو ؟ » لا يجوز أن يكون أعم الذاتيات .

فهو إما : مساو أو أخص منه.

والمساوى له هو ما يصلح لتمييزه عما يشاركه فى الوجود .

والأخص منه هو ما يصلح لتمييز ما يختص به عما يشاركه فى الجنس الذى يعمهما . ولزمهم على ذلك تجويز تركب أعم الذاتيات الذى هو الجنس العالى عن أمرين مساويين له ، ليس ولا واحد منهما بجنس ، بل يكونان فصلين ، وذلك غير مطابق للوجود ، ولا لأصولهم التى بنوا عليها .

وفيما ذهبنا إليه غنى عن أمثال هذه التمحلات .

(٢) أقول نبّه على أن الفصل هو المقول فى جواب « أى شىء هو » ثم بين أن =

(٣) وقد يكون فضلاً للنوع الأخير ، كالناطق مثلا للإنسان . وقد يكون للنوع المتوسط ، فيكون فصلا لجنس نوع أخير — وفى نسخة « النوع الأخير» — مثل الحساس فإنه فصل للحيوان — وفى نسخة « الحيوان » — وفصل جنس الإنسان ، وليس جنساً للإنسان ، وإن كان ذاتيًّا أعم منه .

(٤) فيعلم من هذا أنه ليس كل ذاتى أعم ، جنساً ؛ ولا مقولا فى « جواب ما هو ؟ » :

وكل فصل فإنه بالقياس إلى النوع الذى هو فصله مقوم ، وبالقياس إلى جنس ذلك النوع ، مقسم *

= هذا الإطلاق موافق لعرف اللغة ، كما بين فى جواب « ما هو » بقوله : [فإن أى شىء إنما يطلب به التمييز]

يعنى أن السؤال بـ « أى » قد يطلب به التمييز العام عن جميع الأشياء ، وذلك إذا أضيف إلى « شىء » أوما يجرى مجراه ، فيقال : « أى شىء هو ؟ » وقد يطلب به التمييز الخاص عن بعضها ، مما هو دون الشىء المطلق ، وذلك إذا أضيف إلى شىء أخص منه . كما يقال « أى حيوان هو ؟ » .

وغرض الشىء فى التلفظ بـ « الوجود » و« الشىء » ههنا ، تعميم الأشياء التى يطلب التمييز عنها ، من غير ملاحظة كون « الوجود » و « الشيئية » عارضين للماهيات ، على ما فهم الفاضل الشارح ؛ فإنه لا فائدة لذلك ههنا .

(٣) أقول : لما فرغ من بيان ماهية الفصل ، رجع إلى الإشارة التفصيلية ، إلى أن « فصلية ؛ » كل واحد من الذاتيات التى لاتصلح لجواب « ما هو ؟ » بالقياس إلى أى شىء يكون .

وعند وصوله إلى فصل الجنس أشار إلى ما ذكره فى مناقضة القائلين فيما مر بأن المقول فى جواب ما هو ، هو الذاتى الأعم مجملا ، وأحال بيانه إلى هذا الموضع بقوله .

(٤) يريد أن الفصل الذى يتحصل به الجنس نوعاً ، إنما يكون له اعتباران :

. . . . . .

أحدهما : بقياسه إلى الجنس المتحصل به .

والثانى : بقياسه إلى النوع المتحصل منه .

والأول : هو التقسيم ؛ فإن الناطق يقسم الحيوان إلى الإنسان، وغيره .

والثانى: هو التقويم ؛ فإنه يقوم الإنسان لكونه ذاتيًّا له .

وأما قولهم : (الفصل : مقوم لحصته من الجنس) فذلك التقويم غير ما نحن فيه فإنه بمعنى كونه سبباً لوجود الحصة ، لا بمعنى كونه جزءاً منه .

والتمييز بعد التقويم ؛ لأنه عارض بحسب اعتبار الشيء إلى غيره ، فيكون متأخراً عن اعتباره فى نفسه .

ومقوم النوع العالى يقوم السافل ؛ لأنه يقوم مقومه ولا ينعكس ؛ لاحتمال أن يكون مقوم السافل ، هو ما ينضاف إلى العالى .

ومقسم الجنس السافل ، مقسم العالى ؛ لأن العالى مقول على جميع السافل ، ولا ينعكس ، لاحتمال أن يكون أقسام العالى ، هو السافل نفسه .

الفصل الرابع

إشارة
إلى الخاصة والعرض العام

(١) أما الخاصة والعرض العام فمن المحمولات العرضية والخاصة منها – وفى نسخة « منهما » – ما كان من العوارض واللوازم – وفى نسخة « اللوازم والعوارض » – غير – وفى نسخة « الغير » – المقومة لكلى ما واحد من حيث ليس – وفى نسخة « من حيث إنه ليس » – لغيره ، سواء كان ذلك نوعاً أخيراً ، أو غير أخير ، وسواء عم الجميع أو لم يعم .

---

(١) أقول : لما فرغ من المحمولات الذاتية ، وذكر المحمولات العرضية وهى تنقسم :

إلى ما لا يعرض لغير موضوعاتها .

وإلى ما يعرض .

والأول : خاصة .

والثانى : عرض عام .

ويشترط فيهما ، أن يكون الموضوع كليًّا .

فالخاصة قد تكون .

للجنس العالى . كالموجود لا فى موضوع ، للجوهر .

وللمتوسط ، كاللون للجسم .

وللنوع الأخير كالكاتب للإنسان

وقد تكون لازمة .

كـ « ذى الزوايا الثلاث » للمثلث .

ومفارقة ، كالماشى للحيوان .

(٢) وأما العرض العام منهما ـ وفى نسخة بدون عبارة « منهما » ـ فهو ما كان موجوداً ـ وفى نسخة « منهما موجوداً » وفى أخرى « منها موجوداً » ـ فى كلى وغيره، عم الجزئيات كلها ـ وفى نسخة بدون عبارة « كلها » ـ أو لم يعم .

(٣) وأفضل الخواص ما عم النوع واختص به ، وكان لازماً لا يفارق الموضوع ـ وفى نسخة « لا يفارقه » ـ وأنفعها فى تعريف الشىء به

وقد تكون عامة لأشخاص موضوعاتها ، كالضاحك بالطبع للإنسان .

وخاصة بالبعض ، كالكاتب له.

وقد تكون مفردة كالكاتب له .

ومركبة

ك « منتصب القامة ، بادى البشرة » له

وقد تكون بالقياس إلى شىء ، لايوجد فيه ، وإن لم تكن خاصة بالموضوع على الإطلاق ،

ك « ذى الرجلين » للإنسان ، بالقياس إلى الفرس ، دون الطائر ، ولا بالقياس إلى شىء بل بالإطلاق ، كما مر .

وكل خاصة نوع ، خاصة لجنسه وإن علا ، ولا ينعكس ، وربما يكون عرضاً عامًّا لما تحته ، وربما لا يكون .

(٢) والعرض العام قد يكون أيضاً .

للجنس العالى ، كالواحد للجوهر .

وللنوع الأخير ، كالأبيض للإنسان .

وقد يكون لازماً ، كالزوج للاثنين .

ومفارقاً ، كالنائم للإنسان .

وقد يكون عامًّا للجزئيات ، كالمتحرك للحيوان .

وغير عام كالأبيض له .

(٣) أقول : الخاصة .

ـ وفى نسخة بدون عبارة « به » ـ ما كان بين الوجود له ـ وفى نسخة بدون عبارة « له » ـ مثال الخاصة ، الضاحك ـ وفى نسخة « الضحاك » ـ للإنسان ، وكون الزوايا مثل قائمتين للمثلث .

(٤) مثال ـ وفى نسخة « ومثال » ـ العرض العام الأبيض للبيضانى.

(٥) وربما قالوا : « العرض » مطلقاً محذوفاً عنه العام .

ومتخلفوا ـ وفى نسخة « مختلفوا » ـ المنطقين يذهبون إلى أن هذا العرض هو العرض الذى يقال مع الجوهر . وليس هذا من ذلك بشىء ، بل معنى هذا العرض ، هو العرضى المشهور عند الظاهرين ـ وفى نسخة بدون عبارة « المشهور عند الظاهرين » ولعلها « الظاهريين » ـ

قد تعتبر ، من حيث كونها خاصة فقط .

وقد تعتبر من حيث وقوعها فى التعريفات .

وتوجد الخواص متفاوتة فى الجودة والرداءة ، بكل واحد من الاعتبارين .

فأفضلها بالاعتبار الأول ما تكون شاملة لأشخاص الموضوع ، خاصة به ، لا بالقياس إلى غيره ، بل على الإطلاق ، لازمة لها غير مفارقة .

وبالاعتبار الثانى ؛ ما تكون مع ذلك بينة الوجود له ؛ فإن التعريف بالخفى غير منجح.

(٤) وهو طائر يقال له باليونانية قعنس ـ وفى نسخة « ققنس » ـ فهو متولد غير متوالد . وقد تذكر له قصة ، ويتمثل فى البياض به ، كما فى السواد بالغراب .

(٥) إطلاق العرض على ما يوجد للموضوع فقط .

وإطلاق الخاصة على ما يكون مع ذلك مساوياً له ، كما ذكر فى الجدل .

والعرض الذى هو قسيم الجوهر ما يوجد فى الموضوع .

فلعل الالتباس بين ما يوجد للموضوع ، وبين ما يوجد فيه ، بعد الغفلة عن اختلاف معنى الموضوع فيهما ، حملهم على الذهاب إلى أنهما واحد .

وأيضاً فإن العرض الذى هو قسيم الجوهر ، قد يمكن أن يحمل على موضوعه حملا غير ذاتى ، وظنوه عرضاً عاماً لذلك ، وغفلوا عن كونه محمولا عليه بالاشتقاق ، ووجوب كون العرض العام محمولا بالمواطأة .

(٦) وقد يكون الشيء بالقياس إلى كلى ، خاصة ، وبالقياس إلى ما هو أخص منه ، عرضا عامًّا ؛ فإن « المشى والأكل » من خواص الحيوان ، ومن الأعراض العامة للإنسان — وفى نسخة « بالقياس إلى الإنسان » — *

---

(٦) أقول : كل واحد من الخمسة ، إنما يكون واحداً منها بالقياس إلى شيء ؛ فإن الجنس جنس لشيء ، والنوع نوع لشيء .

ولا يمتنع أن يكون ما هو جنس لشيء ، نوعًا لغيره . وكذلك البواقى . وقد يتمثل فى هذا الموضع بـ « الملوّن » فيقال :

إنه جنس للأسود .

وفصل : للكيف .

ونوع للمتكيف ، بوجه ، ولهذا الملون ، بوجه آخر .

وخاصة : للجسم ، وعرض عام .

وليس هذا المثال صحيحاً فى بعض الصور ، ولكن لا يناقش فى الأمثلة — وفى نسخة « المثال » —

الفصل الخامس

تنبيه

(١) فهذه الألفاظ الخمسة ، وهى :
الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام
تشترك كلها ــ وفى نسخة بدون عبارة « كلها »ــ فى أنها تحمل على الجزئيات الواقعة تحتها ، بالاسم والحد

---

(١) أقول : هذا أول فصل ترجمه بـ« التنبيه » .

وقال الفاضل الشارح : الاستقراء يدل على أن الشيخ عبر فى هذا الكتاب بـ« الإشارات » عن فصول تشتمل على أحكام تثبت بتجشم .

و بـ« التنبيهات » عن فصول يكفى فى ثبوت أحكامها النظر فى حدودها ، وفيما سبق من القول فيما يناسبها .

وهذا الفصل بَيِّنٌ كونه من النوع الثانى .

ومن عادة المنطقيين فى هذا الموضع أن يبينوا :

المشاركات العامة . والثنائية . والثلاثية . والرباعية .

والمباينات بين هذه الخمسة .

فاقتصر الشيخ على بيان مشاركة عامة هى :

أن كل واحدة من الخمسة ، قد تحمل على جزئياتها بالاسم والحد ؛ كالجسم على الحيوان ، وكالجوهر الذى يقبل الأبعاد ، أعنى حد الجسم عليه أيضاً .

وههنا بحث مهم ، وهو أن النوع الذى هو أحد الخمسة بأى المعنيين هو ؟

فنقول : إنه بالمعنى الحقيقى ، وذلك لأن الكليات المنحصرة فى هذه الأقسام الخمسة هى المحمولات .

والنوع الإضافى من حيث هو نوع إضافى ، موضوع لايعتبر كونه محمولاً على شىء إنما يعتبر كونه محمولا ، من حيث هو كلى ؛ وهو اعتبار آخر .

. . . . . .

والشيخ قد نبه عليه بقوله: [تشترك كلها فى أنه تحمل على الجزئيات الواقعة تحتها] فإن الإضافى النوع لايقاس إلى ما تحته ، من حيث هو نوع إضافى ، بل يقاس إلى ما فوقه .

وأيضاً القسمة المخمسة تخرج الحقيقى وحده ، والتى تخرج الإضافى ، إنما تكون بالقوة مسدسة ؛ لأنها لا تخرج الإضافى وحده ، من غير اعتبار الحقيقى ، وذلك لأنا نقول . إذا أردنا الحقيقى :

مثلا الكليات المحمولة :

إما ذاتية لموضوعاتها .

وإما عرضية .

والذاتية : إما مقولة فى جواب « ما هو » على مختلفات الحقيقة ، وهى الجنس . أو على متفقاتها ، وهى النوع .

وإما ليست بمقولة ، وهى الفصل .

والعرضية : إما مختصة بموضوعاتها ، وهى الخاصة .

أو غير مختصة ، وهى العرض .

فهذه القسمة وما يجرى مجراها ، تخرج الحقيقى وحده ، مخمسة .

وأما إذا أردنا الإضافى فنقول :

مثلا الكليات تنقسم :

إلى ممكنة الوقوع فى جواب « ما هو ؟ »

وإلى ما لا يمكن وقوعها فيه .

وممكنة الوقوع ، إذا ترتبت فى العموم والخصوص ، فالعام جنس للخاص . والخاص نوع له .

وما لا يمكن أن يقع فى جواب « ما هو ؟ » ينقسم إلى :

ذاتى ، هو الفصل .

وإلى عرضى ، وهو إما الخاصة ، أو العرض .

وهذه القسمة مشتملة على قسم آخر ، وهو ما يمكن وقوعه فى جواب « ما هو ؟ » ولايترتب ، أولا يعتبر ترتبه ، تحت عام، وهو النوع الحقيقى ، فتكون بالقوة مسدسة ، ولا محيص عن ذلك فى كل قسمة تجرى مجراها فى إخراج الإضافى .

الفصل السادس

إشارة

إلى رسوم الخمسة

(١) فالجنس يرسم بأنه كلى – وفى نسخة « الكلى » – يحمل على أشياء مختلفة الحقائق فى « جواب ما هو ؟ »

والفصل يرسم بأنه كلى يحمل على الشىء فى جواب « أى شىء هو ؟ » فى جوهره .

والنوع :

يرسم بأحد المعنيين أنه كلى يحمل على أشياء لا تختلف إلا بالعدد فى جواب « ما هو ؟ » .

ويرسم بالمعنى الثانى أنه كلى يحمل عليه الجنس وعلى غيره حملا ذاتيًا أوليا .

والخاصة ترسم بأنها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا غير ذاتى .

والعرض العام يرسم بأنه كلى يقال على ما تحت حقيقة واحدة ، وعلى غيرها قولا غير ذاتى *

---

(١) أقول : الكلى هو الجنس للخمسة ؛ ولذلك وضعه فى أوائل رسومها .

والكلى يقع بالاشتراك .

على طبائع الموجودات وحدها ، وهو الطبيعى .

وعلى العموم الذى إذا لحقها اشتركت الجزئيات فيها ، وهو المنطقى .

وعلى الملحوق مع اللاحق ، وهو العقلى .

وقد مر ذكرها .

. . . . . .

فالجنس للخمسة ، هو المنطق لا غير .

وإنما قال — فى رسم الفصل — : [يحمل فى جواب « أى شىء هو فى جوهره ؟ »] لأن الخاصة أيضاً قد تحمل فى جواب « أى شىء هو؟ » إلا أنها إنما تفعل تمييزاً عرضياً ، لا ذاتياً وجوهرياً .

وقال فى رسم النوع الإضافى : [إن الجنس يحمل عليه ، أيضاً ، حملا ذاتياً أولا] لأن الجنس البعيد يحمل عليه أيضاً حملا ذاتياً ، لكنه لايكون أولياً ، وهو لايكون نوعاً إلا بالقياس إلى القريب .

والباقى ظاهر .

وإنما جعل هذه الأقوال رسوماً ، لاحدوداً ؛ لأن الحمل على الشىء أمر عارض لماهية الكليات ، وغير مقوم إياها ؛ فإن الجنس فى نفسه ، هو الكلى الذاتى لمختلفات الحقيقة بالاشتراك ، سواء حمل عليها أو لم يحمل .

وأما حمله عليها ، أو كونه صالحاً لأن يحمل ، فمما يعرض لها بعد تقومه .

وكذلك فى البواقى .

وإنما أورد الشيخ رسومها دون حدودها ؛ لأنها أشد مناسبة لبياناتها المتقدمة .

الفصل السابع

إشارة
إلى الحد

(١) الحد قول دال على ماهية الشيء .
(٢) ولا شك فى أنه يكون مشتملا على مقوماته أجمع .

---

(١) هذا حد الحد . وقد يرسم بأنه قول يقوم مقام الاسم المطابق فى الدلالة على الذات .

والحد منه تام يشتمل على جميع المقومات ، كقولنا ، للإنسان : إنه حيوان ناطق .

ومنه ناقص يشتمل على بعضها ، إذا كان مساوياً للحدود، كقولنا له : إنه جسم ، أو جوهر ، ناطق .

والتام لا يكون إلا واحداً .

وأما الحدود الناقصة فكثيرة يفضل بعضها على بعض بحسب ازدياد الأجزاء .

وأيضاً منه ما يكون بحسب الاسم . ومنه ما يكون بحسب الماهية ، كما مر .

والمراد ههنا هو الذى بحسب الماهية .

واسم الحد يقع على التام والناقص ، بالاشتراك ؛ لأن التام دال على الماهية بالمطابقة كالاسم ؛ إلا أن الاسم مفرد ، والحد مؤلف .

والناقص دال عليها ، لا بالمطابقة ، بل بالالتزام ، ويقع على الحدود الناقصة بالتشكيك ، لأن المشتمل على أجزاء أكثر ، أولى بهذا الاسم ، من المشتمل على أجزاء أقل .

فإذا أطلق هذا الاسم ، فالواجب أن يحمل على التام الذى هو الحد الحقيقى وحده ، وإياه عنى الشيخ فى هذا الفصل .

(٢) إشارة إلى ما سبق من أن الدال على الماهية ، إنما يكون مشتملا على جميع المقومات .

ويكون لا محالة مركباً من جنسه وفصله ؛ لأن مقوماته المشتركة هى جنسه ، والمقوم الخاص فصله .

واعلم أن الشىء الذى يراد تعريفه ، يكون :

إما بسيطاً

وإما مركباً .

والتركيب : إما أن يكون فى العقل فقط .

وإما أن يكون فى العقل وخارجه .

والعقلى المحض : هو التركيب من الجنس والفصل . ويختص بأن يكون كل واحد من المركب وأجزائه مقولا بالمواطأة على الباقية .

والتركيب الخارجى قد يكون من أشياء ملتئمة شيئاً واحداً ، كالآحاد فى العدد ، وكالهيولى والصورة فى الجسم — وفى نسخة « للجسم » —

أو غير ملتئمة شيئاً واحداً ، كالسواد وغيره فى البلقة .

أو من شىء وما يحل فيه كالجسم والسواد ، فى الأسود .

أو من شىء وإضافته إلى غيره ، كالرجل والأبوة فى الأب .

وقد يكون على أنحاء غير ذلك مما يطول ذكرها .

وكل مركب خارج العقل ، مركب فى العقل ، ولا ينعكس .

ولكل قسم من هذه الأقسام تعريف يخصه .

وأما البسائط فلا تعرف بالحدود ، بل بالرسوم وما يجرى مجراها .

وأما المركبات العقلية ، فهى التى تحد بالحدود التامة المذكورة ، وهى ذوات الماهيات على الاصطلاح المذكور قبل .

وأما المركبات الباقية ، فحدودها مؤلفة من حدود بسائطها ، إن كانت ذوات حدود وإلا فمن رسومها .

فقول الشيخ : [الحد قول دال على ماهية الشىء] يدل على تخصيص الحد بذوات الماهيات ، التى هى المركبات العقلية ، فلذلك — وفى نسخة « فلأجل ذلك » — قال (ويكون) يعنى الحد (لا محالة مركباً من جنسه وفصله) .

(٣) وما لم يجتمع للمركب ما هو مشترك ، وما هو خاص ، لم يتم للشيء حقيقته المركبة .

(٤) وما لم يكن للشيء تركيب فى حقيقته لم يدل — وفى نسخة لم يمكن أن يدل — عليها بقول .

(٥) وكل — وفى نسخة « فكل » — محدود مركب فى المعنى .

(٦) ويجب أن يعلم أن الغرض فى التحديد ليس هو التمييز كيف اتفق ، ولا أيضاً بشرط أن يكون من الذاتيات من غير زيادة اعتبار — وفى نسخة « اعتبار زيادة » — آخر ، بل أن — وفى نسخة بدون كلمة « أن » — يتصور به المعنى كما هو .

وإذا ثبت هذا ، فقد سقط الشك الذى يورد عليه ، وهو قولهم : [ليس كل حد مركباً من جنس وفصل] .

(٣) يريد بـ « المركب » العقلى الصرف ؛ فإن سائر المركبات لايجب أن يكون مشتملا على مشترك وخاص .

(٤) يعنى بالقول ، القول الذى يكون حداً ؛ فإن البسيط — وفى نسخة « حقيقية البسيط » — قد يدل عليه — وفى نسخة « عليها » — بقول ؛ ولا يدل عليه — وفى نسخة « عليها » — بقول يكون حداً ، بل بقول يكون رسما . وإن لم يكن ذلك القول فى بعض الصور قاصراً عن الحدود ، فى إفادة تصور ما يطلب تصوره ، وذلك إذا كان مشتملا على لوازم تقتضى انتقال الذهن عنها إلى حقيقة ملزومها ، كما هى ؛ فإن ذلك القول يقوم مقام الحد فى إفادة الغرض .

(٥) أقول : ههنا صرح بأنه يريد التركيب العقلى .

(٦) أقول : الظاهريون يرون أن الغرض من التحديد هو التمييز فحسب ؛ ولذلك يجعلون كل قول « يطرد وينعكس » على الشيء ، حداً له .

ثم إن تنبه بعضهم للذاتيات والعرضيات جعل المميز الذاتى كيفما كان حداً .

والشيخ رد عليهم جميعاً ، وأبان أن الغرض من التحديد تصور المعنى كما هو ، فإن من يروم تحقيق الأشياء لايقف دونه — وفى نسخة « دونها » —

(٧) وإذا فرضنا أن شيئاً من الأشياء ، له ، بعد جنسه ، فصلان يساويانه كما قد يظن أن الحيوان له بعد كونه جسما ذا نفس ، فصلان ، كالحساس ، والمتحرك بالإرادة .

فإذا أورد أحدهما وحده كفى فى الحد — وفى نسخة « فى ذلك الحد » — الذى يراد به التمييز الذاتى . ولم يكف فى الحد الذى يطلب فيه أن يتحقق ذات الشيء وحقيقته كما هو .

(٨) ولو كان الغرض فى « الحد » التميز بالذاتيات ، كيف اتفق ، لكان قولنا : الإنسان — وفى نسخة « للإنسان » — جسم ناطق مائت : حداً .

واعلم أن طالب التميز الكلى بالقصد الأول ، لا يتحصل غرضه ، إلا بعد أن يعرف الشيء الذى يريد تميزه أولا .

ثم الأشياء غير المتناهية التى يريد التميز عنها ثانياً .

وأما طالب تصور المعنى كما هو ، فقد يتحصل له التمييز الكلى تابعاً لمقصوده بالقصد الثانى .

(٧) وقد مر الكلام فى كيفية اشتمال الشيء على فصلين متساويين ، فلا وجه لإعادته .

والمنطقى من حيث يجوز ذلك فعليه أن يحكم بوجوب إيراد الفصول جميعاً حتى تتم المقومات .

(٨) هذه حجة جدلية يحتج بها على القوم ؛ فإنهم مع قولهم بأن الغرض من الحد هو التميز بالذاتيات ، اعترفوا بأن هذا ليس حداً تاماً ، وهو مناقض لقولهم .

والمائت عندهم فصل أخير ، بعد الناطق ؛ فإن الإنسان يشارك الأفلاك والملائكة — بزعمهم — فى كونهم « حياً ناطقاً » ويمتاز عنها بـ « المائت » .

والحق أن « الحى الناطق » يقع عليهما بمعنيين .

الفصل الثامن

وهم وتنبيه

(١) إذا ــ وفى نسخة « وإذا » ــ كانت الأشياء التى يحتاج إلى ذكرها فى الحد ــ وفى نسخة بدون عبارة « فى الحد » ــ معدودة ، وهى مقومات الشىء ، لم يحتمل التحديد إلا وجهاً واحداً من العبارة التى تجمع المقومات على ترتيبها أجمع ، ولم يمكن أن يوجز ، ولا أن يطول ؛ لأن إيراد الجنس القريب يغنى عن تعديد واحد واحد من المقومات المشتركة إذ ــ وفى نسخة « إذا » ــ كان اسم الجنس يدل على جميعها دلالة التضمن . ثم يتم الأمر بإيراد الفصول .

وقد علمت أنه إذا زادت الفصول على واحد ، لم يحسن الإيجاز والحذف إذا كان الغرض بالتحديد ــ وفى نسخة « فى التحديد » ــ تصور كنه الشىء كما هو ــ وفى نسخة « على ما هو عليه » ــ وذلك يتبعه التمييز أيضاً .

ثم لو تعمد متعمد ، أو سها ساه ، أو نسى ناس ، اسم الجنس ، وأتى بدله بحد الجنس ، لم نقل إنه خرج عن ــ وفى نسخة بدون كلمة « عن » ــ أن يكون حاداً مستعظمين صنيعه ــ وفى نسخة « فى صنيعه » ــ فى تطويل الحد .

فلا ذلك الإيجاز محمود كل ذلك الحمد ــ وفى نسخة بدون عبارة « كل ذلك الحمد » ــ ولا هذا التطويل مذموم كل ذلك الذم ، إذا حفظ فيه الواجب من الجمع والترتيب .

---

(١) أقول : الوهم فى هذا الفصل هو غلط جماعة من المنطقيين فى تحديد الحد ؛

(٢) وكثيراً ما ينتفع فى الرسوم بزيادة تزيد على الكفاية للتمييز — وفى نسخة « للتميز » — وستعلم الرسوم عن قريب .

(٣) ثم قول القائل : إن الحد قول وجيز ، كذا وكذا ، يتضمن بيانا لشىء إضافى مجهول ؛ لأن الوجيز غير محدود .

فربما كان الشىء وجيزاً بالقياس إلى شىء ، طويلا بالقياس إلى غيره .

واستعمال — وفى نسخة « فاستعمال » — أمثال هذا فى حدود أمور غير إضافية خطأ قد ذكر لهم فى كتبهم ، فليتذكروه *

وذلك قولهم : (الحد قول وجيز دال على تفصيل المعانى التى يشتمل عليها مفهوم الاسم ، أو ما يجرى مجراه) .

والتنبيه على فساد ذلك بما ذكره غنى عن الشرح .

وقد أفاد بقوله : [إذا حفظ فيه الواجب من الجمع والترتيب] فائدة ، وهى أن الحد لا يتم بجميع المقومات ، بل يجب مع ذلك أن يترتب ، فيقدم الأجناس ، ثم يقيد بالفصول ليتحصل صورة مطابقة للمحدود .

(٢) يريد بذلك الرد على من يعتبر الإيجاز ، بأن زيادة ذكر بعض اللوازم ، أو القيود ، فى الرسوم المميزة ، يقتضى مزيد الإيضاح ، وسهولة الاطلاع على حقيقة المطلوب

(٣) أقول : يشير إلى المواضع الجدلية المتعلقة بالحدود ؛ فإن منها موضعاً يشتمل على تخطئة تحديد غير الإضافى ، بالإضافى كمن يحد النار بأنها — وفى نسخة « بأنه » — أخف الأجسام وألطفها .

واعلم أن الحد مضاف إلى المحدود ، إلا أن الإضافة عارضة له ، ليست داخلة فى ماهيته .

ومن جعل الوجيز جزءاً من حده ، جعلها داخلة فى ماهيته .

الفصل التاسع
إشارة
إلى الرسم

(١) وأما إذا عرّف الشيء بقول مؤلف من أعراضه وخواصه التي تختص – وفي نسخة « تخصه » – جملتها بالاجتماع فقد عرف ذلك الشيء برسمه .

---

(١) أقول : ما ذكره الشيخ رسم الرسم . وحده أن يقال : هو قول مؤلف من محمولات لا تكون ذاتية بأجمعها ، أولا تكون على ترتيبها الواجب ، يراد به تعريف الشيء.

والرسم منه تام ، يفيد التمييز عن كل ما يغاير المرسوم .

ومنه ناقص يفيد التمييز عن بعض ما يغايره .

وقيل التام هو الذى يشتمل على الذاتيات والعرضيات ، والناقص ما اقتصر فيه على العرضيات .

وأيضاً منه جيد يساوى المرسوم ، ويكون أبين منه.ومنه ردىء وهو ما يخالفه فمن شرائط الجودة ، المساواة للمرسوم ؛ لئلا يتناول ما ليس منه ، أو يخلى عما هو منه . وربما لم يكن كل واحد من العرضيات متساوياً واجتمع منه ما يكون مساوياً ، فيصير رسما ؛ كما يقال مثلا فى رسم الخفاش : إنه الطائر الولود .

وقول الشيخ : [التى تختص جملتها بالاجتماع] إشارة إلى هذا المعنى .

والإشكال الذى أورده الشارح الفاضل وهو أن مساواة اللازم الواقع فى الرسم لملزومه ، لاتعرف إلا بعد معرفة الملزوم ، فتكون معرفة الملزوم به دوراً لا ينحل بما ادعى حله به ، وهو قوله : تقيد اللوازم غير المساوية بعضها ببعض ، حتى يركب منها ما يكون مساوياً ويعرف به ، ولا يلزم الدور .

فإن الإشكال فى كيفية معرفة كون المجموع مساوياً ، بحاله .

وحله أن يقال : المساواة فى نفس الأمر ، هى غير العلم بالمساواة .

(٢) وأجود الرسوم ما يوضع فيه الجنس أولا ليتقيد ـ وفى نسخة « ليفيد » وفى أخرى « ليتقيد به » ـ ذات الشىء .

مثاله : ما يقال للإنسان : إنه حيوان مشاء ـ وفى نسخة « مشى » ـ على قدميه ، عريض الأظفار ضحاك بالطبع .

ويقال للمثلث : إنه الشكل الذى له ثلاث زوايا .

والشرط فى انتقال الذهن عن اللازم المساوى ، إلى الملزوم ، هو المساواة فى نفس الأمر لا العلم بها .

فإذا نظر الباحث عن الشىء فيما يكتنفه ـ وفى نسخة « يكشفه » ـ من لوازمه وعوارضه ـ مساوية كانت أو غير مساوية ؛ مفرقة أو مركبة ـ وأوصله ـ وفى نسخة « وواصله » ـ بعضها إلى ذلك الشىء ، علم بعد ذلك أنه كان مساوياً له ، ولا يلزم الدور .

ثم إنه يعرف غيره ، بما يعرف مساواته ، ولا يحتاج ذلك الغير أيضاً إلى تقدم العلم بالمساواة .

واعلم أن اللازم الواحد ، وإن كان مساوياً ، فإنه لا يكون ، من حيث هو واحد ، رسما .

وكذلك الفصل وحده ، لايكون حداً ناقصاً ؛ وذلك الواحد منها لايدل على الشىء المطلوب بالمطابقة ، وإلا لكان اسمه ، بل إنما يدل عليه بالالتزام ، وهو يشتمل على قرينة عقلية موجبة لنقل الذهن من اللازم إلى الملزوم .

وتلك القرينة ، إن صرح بها ، اقتضت لفظاً آخر بإزائه ، فكان الدال بالحقيقة شيئين لاشيئاً واحداً ؛ ولهذا السبب تعد الحدود والرسوم فى الأقوال ، دون المفردات من الألفاظ .

وأيضاً انتقال الذهن ، من شىء إلى شىء ، على سبيل اللزوم ، أمر ضرورى ، ليس للصناعة فيه مدخل .

والانتقال من الحدود والرسوم ، إلى المطالب ، صناعى ، وإنما يتعلق بالصناعة تأليف ـ وفى نسخة « بتأليف » ـ مفرداتها لاغير ، فهى لا تكون إلا مؤلفة .

(٢) وذلك لأن اللوازم والخواص ، بل الفصول ، لاتدل بالوضع إلا على شىء ما يستلزمها أو يختص بها .

(٣) ويجب أن يكون الرسم بخواص وأعراض بينة للشيء ؛ فإن من عرف المثلث بأنه الشكل الذى زواياه الثلاث ــ وفى نسخة بدون كلمة « الثلاث » ــ مثل قائمتين ــ وفى نسخة « القائمتين » ــ لم يكن رسمه إلا للمهندسين ــ وفى نسخة « للمهندس » ــ *

أما ما ذلك الشيء فى ذاته وجوهره ، فلا يدل عليه ــ وفى نسخة « عليها » ــ إلا بالانتقال العقلى.

وإذا وضع الجنس دل على أصل الذات ، ثم يتم التعريف بإلحاق اللوازم والخواص به.

(٣) أقول : هذا شرط آخر فى جودة الرسم ، وقد سبق ذكره .

ولما كان حال الشيء فى البيان والخفاء ، مختلفاً ، وربما كان البين عند شخص، خفيًّا عند آخر ، يكون بعض الأقوال رسوماً عند قوم ، غير رسوم عند آخرين .

وما تمثل به فى آخر الفصل ، وهو أن رسم المثلث بحال الزوايا، لايكون إلا للمهندس فالصحيح ، أنه لا يكون له أيضاً إلا بحسب الاسم دون الماهية ؛ فإن المهندس ما لم يعرف حقيقة المثلث ، لا يمكن أن يعرف حال زواياه ، فكما كان من الحدود حدود شارحة للاسم ، وحدود دالة على الماهية ، فكذلك الرسوم .

الفصل العاشر

إشارة

إلى أصناف من الخطأ تعرض فى تعريف الأشياء بالحد والرسم

(١) إذا عرفت نفعت بأنفسها، ودلت على أشكال لها فى غيرها .

(٢) ومن — وفى نسخة « من » — القبيح الفاحش — وفى نسخة بدون كلمة « الفاحش » — أن تستعمل فى الحدود الألفاظ المجازية والمستعارة ، والغريبة الوحشية — وفى نسخة « والوحشية » — بل يجب أن تستعمل فيها — وفى نسخة بدون كلمة « فيها » — الألفاظ المناسبة الناصة المعتادة — وفى نسخة « الألفاظ الناصة المعتادة » وفى أخرى « التامة المعتدلة الناصة المناسبة » — .

---

(١) أقول : هذه أصول ، نقلها — عما يتعلق بالحدود والرسوم — من كتاب الجدل . وهى وأمثالها فى ذلك الكتاب تسمى بـ « المواضع »

و « الموضع » كل حكم ينشعب منه أحكام أخر يمكن أن يجعل كل واحد منها مقدمة .

فمن هذه الأصول ما يتعلق بالألفاظ .

ومنها ما يتعلق بالمعانى .

وقدم المواضع اللفظية .

(٢) أقول : يريد بالحدود الأقوال الشارحة مطلقاً .

واللفظ المجازى والمستعار ، هما ما يطلق على غير ما وضع له ، لقرينة تقتضى العدول عنه إلى الغير ، من : شبه ، أو نسبة ، أو أمر عقلى ، أو غير ذلك .

ويقابلهما الحقيقة .

ويفترقان بأن ذلك الإطلاق فى المجاز يكون مستمراً ، وربما لاتلاحظ الحقيقة فيه .

(٣) فإن اتفق أن لا يوجد للمعنى — وفى نسخة « فى المعنى » — لفظ مناسب معتاد ، فليخترع له لفظ ، من أشد الألفاظ مناسبة وليدل على ما أريد به ، ثم يستعمل فيه — وفى نسخة بدون كلمة « فيه » —

وفى الاستعارة يكون مبتدعاً ، ويلاحظ كون ذلك الإطلاق ، ليس بحقيقى .

فالمجاز فى المفردات ، كإطلاق « النور » على « الهداية » ؛ و « النظر » على «الفكر » وفى المركبات كقوله تعالى « واسأل القرية ».

والاستعارة : فى المفردات ك « ذنب السرحان » على « الصبح الأول »

وفى المركبات كقوله تعالى : « واخفض جناحك »

والألفاظ الغريبة ، هى التى لايكون استعمالها مشهوراً ، ويكون بحسب قوم قوم . ويقابلها المعتادة .

والوحشية هى التى تشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه .

ويقابلها العذبة .

وإذا اجتمعت الغرابة والوحشية فى لفظ ، فقد سمج جداً .

واستعمال أمثال هذه الألفاظ فى التعريفات قبيح ؛ لأنها محتاجة إلى كشف وبيان ؛ فيلزم احتياج القول الشارح ، إلى قول شارح آخر .

والألفاظ الناصة : هى التى تعبر عن المقصود صريحاً ، وتزيل الاشتباه عما يكون فى معرضه.

ويقابلها الموهمة والمغلقة .

وفى بعض النسخ بدل « المعتادة » « المعتدلة » أى بين الركاكة العامية ، والمتانة المفرطة التى تعدل بالذهن عن فهم المعنى إلى النظر فى اللفظ .

(٣) أقول : قد يتفق ذلك فى المفردات ، وقد يتفق فى المركبات ؛ وذلك لأن الناظر فى المعانى ربما يدرك أشياء لم يدركها واضع لغته ، أو يسنح له تركيب يحتاج إليه ، لم يسنح لواضع لغته ، فلم يضع لها اسما ، ويحتاج الناظر إلى أن يعبر عنها فيضطر إلى وضع الألفاظ بإزائها .

وإنما اشترط المناسبة فيه ؛ لأن الانتقال عن المعانى الأصلية ، إلى غيرها ، بسبب

(٤) وقد يسهو المعرفون فى تعريفهم ، فربما عرفوا الشىء بما هو مثله فى المعرفة والجهالة .

كمن يعرف الزوج بأنه العدد الذى ليس بفرد .

وربما تخطوا ذلك فعرفوا الشىء بما هو أخفى منه ، كقول بعضهم : إن النار هى الأسطقس الشبيه بالنفس . والنفس أخفى من النار .

وربما تعدوا ذلك فعرفوا الشىء بنفسه ، فقالوا : إن الحركة هى النقلة ، وإن الإنسان هو الحيوان البشرى .

وربما تعدوا هذا ، فعرفوا الشىء بما لا يعرف إلا بالشىء ، إما مصرحاً وإما — وفى نسخة « أو » — مضمراً .

أما المصرح فمثل قولهم : إن الكيفية مابها تقع المشابهة وخلافها. ولا يمكنهم أن يعرفوا المشابهة إلا بأنها اتفاق فى الكيفية ؛ فإنها إنما تخالف المساواة والمشاكلة بأنها اتفاق بالكيفية — وفى نسخة « فى الكيفية » — لا فى الكيفية ، والنوع وغير ذلك .

المناسبة ، كما فى المجاز ، والاستعارة ، والتشبيه ، وغيرها ، طريق مسلوك فى جميع اللغات .

والمخترع لفظاً على هذا الوجه ، لا يكون خارجاً عن مذهب اللغة .

ومثال المخترعات فى المفردات « العقل » و « النفس » وفى المركبات « القياس » و « الاستقراء » .

(٤) أقول : هذه هى المواضع المعنوية .

فمنها تعريف الشىء بما يساويه فى المعرفة والجهالة . ثم بما هو أخفى ثم بنفسه . ثم بما لا يعرف إلا به .

إما بمرتبة واحدة ، وهو دور ظاهر .

أو بمراتب ، وهو دور خفى .

وجميع ذلك ردىء على الترتيب المذكور .

فالتعريف بالمساوى ، ردىء ؛ لأنه لا يفيد المطلوب ؛ وبالأخفى أردأ منه ؛ لأنه أبعد عن الإفادة .

وأما المضمر فهو أن يكون المعرف به ، ينتهى تحليل تعريفه إلى أن يعرف بالشيء ، وإن لم يكن ذلك فى أول الأمر ، مثل قولهم : إن الاثنين زوج أول ، ثم يحدون الزوج بأنه عدد ينقسم — وفى نسخة « منقسم » — بمتساويين .

ثم يحدون المتساويين بأنهما شيئان ، كل واحد منهما يطابق الآخر مثلا .

ثم يحدون الشيئين بأنهما اثنان ، ولابد من استعمال لفظ — وفى نسخة بدون كلمة « لفظ » — الاثنينية فى حد الشيئين ، من حيث إنهما — وفى نسخة « هما » — شيئان .

(٥) وقد يسهو المعرفون فيكررون الشيء فى الحد حيث لا حاجة إليه فيه — وفى نسخة بدون عبارة « فيه » — ولا ضرورة .

وبنفس الشيء أردأ منه ؛ لأن الأخفى يمكن أن يصير أقدم معرفة فى بعض الصور ؛ فيعرف به ، ولا يتصور ذلك فى نفس الشيء .

والدورى أردأ منه ؛ لأن :

الأول : يقتضى أن يكون للشيء على نفسه تقديم واحد .

والثانى : يقتضى أن يكون له تقديمات فوق واحدة .

والدور الظاهر أشنع ، والخفى أردأ فى الحقيقة . والأمثلة مذكورة فى المتن .

وقد أورد فى مثال التعريف بالمساوى ، تعريف الزوج بأنه ليس بفرد ، والزوج يقابل الفرد تقابل التضاد ، بحسب الشهرة ، وتقابل العدم والملكة بحسب الحقيقة . فتعريفه به تعريف بالمساوى بحسب الشهرة . وهو مراد الشيخ ، وتعريف دورى بحسب الحقيقة ؛ لأن العدم يعرف بالملكة ، فتعريف الملكة به يقتضى دوراً .

(٥) أقول : التكرار قد يقع للمحدود فى الحد ، وقد يقع للحد . وقد يقع لبعض أجزائه .

وأيضاً قد يقع بحسب الحاجة له . وقد يقع بحسب الضرورة . وقد يقع لا بحسبها . والردىء ما يشتمل على تكرار لا حاجة إليه ، ولا ضرورة فيه .

أعنى الضرورة التى تتفق فى تحديد بعض المركبات ، والإضافيات ، على ما يعلم فى غير هذا الموضع .

ومثال هذا الخطأ قولهم : إن العدد كثرة مجتمعة من الآحاد ، والمجتمعة من الآحاد هى الكثرة بعينها .

ومثل من يقول: إن الإنسان حيوان جسمانى ناطق . والحيوان مأخوذ فى حده الجسم ، حين يقال : إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة ، فيكونون — وفى نسخة « فيكون » — قد كرروا .

فمثال ما يكرر المحدود فى الحد أن يقال : الإنسان حيوان بشرى .

ومثال ما يكرر الحد، أو بعض أجزائه، ما ذكره الشيخ فى تعريف العدد ، والإنسان.

والتكرار بحسب الحاجة ، كما يكون فى الجواب عن سؤال يشتمل على تكرار ، كمن يسأل عن حد الإنسان الحيوان مثلا ، ويحتاج المجيب فى جوابه ، إلى إيراد أحديهما ، فيقع فيه تكرار بحسب الحاجة ، وهو غير قبيح بالنظر إلى السؤال ، قبيح لولا السؤال .

وبحسب الضرورة كما يقع فى حدود بعض المركبات ،والإضافيات .

والمركبات التى يقع فى حدودها تكرار ، هى ما تتركب عن الشىء ، وعن عرضى ذاتى له ، فيقع « الشىء» مرة فى حده، ومرة فى حد عرضه الذاتى الذى يشتمل حده على ذكر معروضه ضرورة ، كما مر .

ومثال المشهور ههنا : الأنف الأفطس ؛ فإن الأفطس لايمكن أن يحد إلا مع ذكر الأنف ؛ لأن الفطوسة تقعير يختص بالأنف ، لا أى تقعير يتفق .

والأفطس ههنا ، غير الأفطس الذى يقال فى صفة صاحب الأنف ، حين يقال : الرجل الأفطس ؛ لأن هذا عرض ذاتى بخلاف ذلك .

وقد قيل فى تفسير الأفطس : إنه :

إما أنف ذو تقعير . أو ذو التقعير فى الأنف .

فعلى الأول : يكون قولنا : « أنف أفطس » مشتملا على تكرار لا فائدة فيه ؛ لأن معناه : أنف هو أنف ذو تقعير .

وعلى الثانى : لا يجوز أن يكون الأنف ذا تقعير فى الأنف ، لأن الأنف لايكون له

(٦) وهذان المثالان قد يناسبان بعض ما سلف مما سبقت الإشارة إليه — وفى نسخة « إليه الإشارة » — ولكن الاعتبار مختلف .

(٧) واعلم أن الذين يعرفون الشىء بما لا يعرف إلا بالشىء ، هم فى حكم المكررين للمحدود فى الحد — وفى نسخة بزيادة « ولكن يعرض لهم الخطأ فى التعريف بالمجهول والتكرير ، فى « المعلوم » — وفى أخرى « بالمعلوم » — *

أنف ، فضلا على أن يكون ذا تقعير ، بل إنما يسمى صاحب الأنف أفطس ؛ لأنه ذو تقعير فى الأنف .

وحينئذ يكون معناه : أنف : هو شخص ذو تقعير فى الأنف .

وكلاهما غير صحيح .

والصحيح أن تفسير الأفطس : هو ذو تقعير لا يكون إلا للأنف .

وحينئذ لا يمكن أن يكون صاحب الأنف أفطس ؛ لأنه لا يكون ذا شىء ، لا يكون ذلك الشىء له .

ويكون معنى أنف أفطس : أنف هو ذو تقعير لا يكون إلا للأنف .

وأما التكرار فى الإضافيات ، فسيجىء بيانه.

(٦) فبعض ما سلف هو تعريف الشىء بنفسه ، وبما لا يعرف إلا به .

والمناسبة : هو وقوع التكرار فيهما ؛ وذلك لأن تعريف الشىء بنفسه إنما يشتمل على تكرار لكنه يكون للمحدود فى الحد .

وفى هذين المثالين يكون للحد أو لبعض أجزائه ، ولكن الاعتبار مختلف ؛ لأن السهو من جهة تعريف الشىء بما يقتضى تقديم معرفته على نفسها ، غير السهو من جهة تكرار لا يحتاج إليه ، ولا ضرورة فيه .

(٧) وذلك لأن القائل : الكيفية : ما بها تقع المشابهة ، كأنه يقول : الكيفية ما بها يقع اتفاق فى الكيفية . وهذا تكرار للمحدود فى الحد .

والمراد بيان التناسب من الجانبين .

الفصل الحادى عشر

وهم وتنبيه

(١) إنه – وفى نسخة « وإنه » – قد يظن بعض الناس ، أنه لما كان المتضايفان يعلم كل واحد منهما – وفى نسخة بدون عبارة « منهما » – مع الآخر ، أنه – وفى نسخة بدون عبارة « أنه » – يجب من ذلك أن يعلم كل واحد منهما بالآخر ، فيوخذ كل واحد منهما فى تحديد الآخر جهلا بالفرق :

بين ما لا يعلم الشىء إلا معه .

وبين ما لا يعلم الشىء إلا به .

فإن ما – وفى نسخة « وما » – لا يعلم الشىء إلا معه ، يكون لا محالة مجهولا مع كون الشىء مجهولا . ومعلوماً مع كونه معلوما .

وما لا يعلم الشىء إلا به يجب – وفى نسخة « فيجب » – ان يكون معلوماً قبل الشىء ، لا مع الشىء .

---

(١) المتضايفان يكونان معاً فى الوجود والعقل ، فتعريف أحدهما بالآخر ، تعريف للشىء بالمساوى فيجب أن يعرف كل واحد منهما بإيراد السبب الذى يقتضى كونهما متضايفين ؛ ليتحصلا منه معاً فى العقل .

ويخص البيان بالذى يراد تعريفه منهما . وهذا يستدعى تلطفاً . ومثاله ما ذكره فى حد الأب أنه حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك .

فـ (الحيوان) هو الأب ، و (الآخر) من نوعه هو الابن ، لكنهما أخذا عاريين عن الإضافة . و (من نطفته) سبب تضايفهما . و (من حيث هو كذلك) تكرار ضرورى لما مضى ، وهو الذى يضيف معنى الإضافة إلى الحيوان هو الذى الأب ، ويخص البيان به ؛ لأن الأب إنما يكون مضافاً إلى الابن من هذه الحيثية .

ومن القبيح الفاحش ، أن يكون إنسان . . وفى نسخة « الإنسان » — لا يعلم ما الابن ، وما الأب ، فيسأل عن الأب فيقول . . وفى نسخة « فيقال » — هو الذى له ابن — وفى نسخة « الابن » . . فيقول : لو كنت أعلم الابن لما احتجت إلى استعلام الأب ؛ إذ . وفى نسخة « إذا » كان العلم بهما معاً .

ليس الطريق هذا ، بل ههنا ضرب آخر . . وفى نسخة بدون كلمة « آخر » — من التلطف مثل أن يقال مثلا : إن الأب حيوان تولد — وفى نسخة « يولد » — آخر من نوعه ، من نطفته ، من حيث هو كذلك .

فليس فى جميع أجزاء هذا التبيين شىء يتبين بالابن ، ولا فيه حوالة عليه — وفى نسخة بدون عبارة « عليه » .

(٢) ولا تلتفت إلى ما يقوله صاحب « إيساغوجى » فى باب رسم الجنس بالنوع ، وقد تكلم — وفى نسخة « تكلمت » — عليه فى كتاب « الشفاء » .

---

(٢) أقول : رسم الجنس فى التعليم الأول بأنه : القول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب « ما هو ؟ » .

ورسم النوع بأنه : المقول عليه وعلى غيره الجنس فى جواب « ما هو ؟ » . فوقع دور فى ظاهر الرسمين .

وحمله « فرفوريوس » صاحب « إيساغوجى » على أن المضافين لما كان ماهية كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر ، فوجب أن يؤخذ كل واحد منهما فى حد الآخر .

وأشار الشيخ فى « الشفاء » إلى أنه ليس بحل الشك ، بل زيادة الشك بتعميمه جميع المتضايفات .

ثم بين أن ما كان بإزاء لفظ النوع فى اللغة اليونانية ، كان فى الوضع الأول يدل على صورة الشىء وحقيقته ، ثم نقل بحسب الاصطلاح إلى أحد الخمسة .

فالنوع المستعمل فى حد الجنس هو المعنى الأول اللغوى ، فكأنه قال : (الجنس هو =

فهذا هو الآن ماأردناه من الإشارة إلى تعريف التركيب الموجه نحو التصور . ونحن منتقلون إلى تعريف التركيب الموجه نحو التصديق.

= المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب « ما هو ؟ »
ثم عرف النوع المصطلح بالجنس ولم يكن دوراً .